

تفهم فرنسي لرفض لحدود التوطين ودعوة الى تجميد البحث في قانون الجنسية

□ بيروت - محمد شقير

■ بعيداً من اندلاع السجال السياسي مجدداً على الساحة اللبنانية، يبقى الخوف من احتمال توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الشغل الشاغل للأوساط الرسمية والسياسية والشعبية التي تجمع على ضرورة قيام الحكومة اللبنانية بخطة تحرك في اتجاه الدول المعنية بمفاوضات السلام بغية قطع الطريق على فرض التوطين كأمر واقع لا مفر منه. ومع أن قضية توطين الفلسطينيين كانت محور الاجتماعات التي عقدها رئيس الجمهورية أميل لحود مع عدد من رؤساء الدول المشاركة في القمة الفرنكفونية التي انعقدت في أوائل الشهر الجاري في كندا، فإنها شكلت في المقابل مادة سياسية دسمة للقيادات السياسية والروحية في لبنان.

وفي معلومات «الحياة» أن الرئيس أميل لحود لم ينفك منذ توليه رئاسة الجمهورية عن طرح مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من خلال لقاءاته المحلية والخارجية وهذا ما عكسه في اجتماعه في كندا بكل من الرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس وزراء كندا جان كريتيان باعتبار أن بلاده مولجة بملف تحسين الأوضاع المعيشية للفلسطينيين في الشتات وهو يستعد للقيام بجولة على عدد من دول المنطقة ومن بينها لبنان في شباط (فبراير) المقبل.

واستناداً الى أجواء لقاءات لحود في كندا إضافة الى التحرك الذي قام به رئيس الحكومة سليم الحص على هامش حضور الجمعية العادية للأمم المتحدة في نيويورك، فإن الدولة

اللبنانية لا تعترض على تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين المقيمين على أرضها، وإنما تشجع كل عمل يؤدي الى تحسين أوضاعهم المعيشية.

وفي هذا السياق قال أحد الوزراء لـ «الحياة» ان المشكلة ليست بين الحكومة اللبنانية والفلسطينيين في لبنان «بمقدار ما أن مخاوفنا تنطلق من وجود مخطط للتوطين يراد منه التخفيف من الأعباء الملقاة على عاتق القيادة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في اجتماعاتهما المتواصلة للبحث في الوضع النهائي الذي يجب أن يأخذ في الاعتبار إيجاد حل لمشكلة اللاجئين على قاعدة الإقرار بحقوقهم في العودة وتقرير المصير.

وكشف مصدر دبلوماسي غربي المصدر النقاب عن أن لحود كان حريصاً لدى اجتماعه مع شيراك، على التأكيد أن لبنان الذي يتمتع بتركيبة سياسية وبشرية تجعله غير قادر على استيعاب اللاجئين، إذ أن استيعابهم يؤدي الى أحداث خلل في التوازن الطائفي، على نحو يهدد صيغة التعايش، إضافة الى حرص لبنان على التمسك بحرفية ما ورد في مقدمة الدستور اللبناني التي نصت على رفض التوطين.

وأكد أن شيراك أبدى تفهماً لكل ما قاله لحود واعداً بالقيام بكل ما في وسعه لمساعدته من أجل إيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وعلمت «الحياة» من المصدر أن شيراك أثار هذه القضية بالذات عندما استقبل رئيس وزراء اسرائيل ايهود باراك، إذ أكد له أن وضع الفلسطينيين في دول الشتات يختلف عن

وضعهم في لبنان الذي لا يستطيع أن يتحمل عبء توطينهم لما يحدثه ذلك من خلل في تركيبته الطائفية التي يفترض مراعاتها الى أقصى الحدود.

وعن طبيعة خطة التحرك، قال قطب نيابي أنه لا يرى من ضرورة لعقد قمة روحية لرفض التوطين ما دام أن هناك اجماعاً على رفضه، وبالتالي نحن في غنى عن اجتماع يمكن أن يستحضر خلافاً يتجاوز ما هو متفق عليه في هذا الخصوص، الى مواضيع عالقة لا تزال قيد الدرس.

ونصح «بتجميد البحث في صوغ قانون للجنسية»، وقال «أن مجرد طرحه في الوقت الحاضر يمكن أن يفسر وكأن لبنان قادر على تجنيس أعداد جديدة، ما يدفع الآخرين الى تسويق التوطين»، مشيراً الى ضرورة اسراع مجلس شورى الدولة للبت في الطعن المقدم من الرابطة المارونية في مرسوم الجنسية وتحديداً بالنسبة الى ابطال الجنسية عن البعض الذين لم يستوفوا الشروط أو البعض الآخر ممن يشكل منحهم ايها خرقاً للدستور.

ولفت الى «ضرورة مقاومة التوطين». وقال «إذا تعذر ذلك لا بد من خوض معركة خفض العدد على نحو لا يهدد الصيغة اللبنانية شرط أن يحمل هؤلاء جواز سفر فلسطينياً، يسمح لهم بموجبه حق الإقامة والتنقل».

بدوره، أكد نائب رئيس الحكومة وزير الداخلية ميشال المر «ان المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين التابع للوزارة انتهت من اجراء إحصاء لعدد اللاجئين الفلسطينيين استناداً الى ما هو وارد في قيود الأحوال الشخصية للفلسطينيين.